نحو توصيف للعلة التعليمية في النحو العربي

موسى حسين الموسوي
كلية التربية الأساسية/ جامعة بابل

المقدمة

لعل موضوع العلة النحوية من أكثر الموضوعات جدلا بين النحويين واللغويين القدامى والمتأخرين لاشتباكه بعلوم أهل النظر والكلام وبحوث أهل الفقه الأصوليين، اشتباك تأثير وتأثر حتى غدا النحو لديهم مباحث الغاز وأحاجي في كثير من مباحثهم وشروحهم مع ملاحظة العدد الكبير من النحويين الذين انطلقوا في مباحثهم من منازع فقهية وأن بعضهم كانوا قضاة أيضا، ولعلنا ندرك تلك الدوافع النبيلة لابن مضاء في كتابه الأشهر(الرد على النحاة) دوافع غيرة على النحو العربي وما أصابه من تعسف وعنت، وان ذهبت دعوته كصيحة في واد.

إن غاية البحث الأولى تقديم توصيف مقتضب للعلة التعليمية في النحو العربي من دون الانغماس كثيرا بعلل النحو الأخرى وتبيين موقف القياس النحوي فيها.

بقي أن نشير إلى أن الباحث أعتمد على بعض النحويين واللغويين في ضوء ما تيسّر من أراء العلماء واشتراطات سياق كتابة البحوث ومحدودية المساحة مما قد يؤثر أحيانا على هدف الدراسة ونتائجها شرط أن لا يكون هذا التأثير مخلا في الوضوح، ومقصرا في النتائج. ويأمل الباحث أن يكون موفقا في عرض وجهة النظر لصالح وجهة التقويم لهذه النظرات التي عرضنا إليها.

نظرات في العلة التعليمية

يقتضي المنهج منا النظر إلى طبيعة التعليل في عرف بعض النحويين و اللغويين ـــ قدامى ومتأخرين ـــ وأنواع العلل التي تعتري النحو العربي، وما هي آراؤهم التي فصلوا فيها بين علة وأخرى، و أي العلل التي تخدم نظرية النحو بعامة، إلى غير ذلك مما سيأتي بحثه لاحقا.

- **رأي الخليل بن أحمد(ت ١٧٥ هـ)**

نُقل عن الخليل قوله فيما يخص التعليل، أنه ـــ رحمه الله ـــ(سئل عن العلل التي يعتل بها في النحو: فقيل له: أعن العرب أخذتها أم اخترعتها من نفسك ؟ فقال: أن العرب تنطق على سجيتها وطباعها وعرفت مواقع كلامها، وقام في عقولها علله، وأن لم ينقل ذلك عنها، واعتللتُ أنا بما عندي أنه علة لما عللته منه، فأن أكن أصبت العلة فهو الذي التمست، وان تكن هناك علة فمثلي في ذلك مثل رجل حكيم دخل دارا محكمة البناء، عجيبة النظم و الأقسام، وقد صحّت عنده حكمة بانيها بالخبر الصادق، أو بالبراهين الواضحة، والحجج اللائحة، فكما وقف هذا الرجل في الدار على شيء منها قال: إنما فعل هذا هكذا لعلة كذا وكذا، والسبب كذا وكذا، سنحت له وخطرت بباله محتملة لذلك، فجائز أن يكون الحكيم الباني للدار فعل ذلك للعلة التي ذكرها هذا الرجل الذي دخل الدار.

وجائز أن يكون فعله لغير تلك العلة إلا أن ذلك مما ذكره ذلك الرجل محتمل أن يكون علة لذلك. فأن سنح لغيري علة لما عللته من النحو هي أليق مما ذكرته بالمعلول فليأت بها) [١].

---

١ – الزجاجي، الإيضاح في علل النحو، ص ٦٥.

والمتأمل في نص الخليل يفهم بيسر أنه يعني: العلل التعليمية الاوائل وإن وجدنا في تعليلاته نوعا ليس من التعليل التعليمي الذي ضبط به كلام العرب، وليس من التعليل الجدلي النظري، ولكنه بين هذا وذاك ويمكن قبوله، ولسنا بصدد الكلام عن تاريخ العلة وتطورها، أنما بصدد الكلام عن طبيعتها من حيث الأصول، لذلك سنكتفي بمثال من ذلك النوع الذي أشرنا إليه بقول سيبويه الآتي:

- **رأي سيبويه(ت ١٨٠ هـ)**

قال:(هذا باب ما يقدم فيه المستثنى، وذلك قولك:(ما فيها إلا أباك أحد)،(وما لي إلا أباك صديق).وزعم الخليل ــ رحمه الله ــ أنهم انما حملهم على نصب هذا، أن المستثنى إنما وجهه عندهم أن يكون بدلا ولا يكون مبدلا منه، لأن الاستثناء، أنما حده أن تدركه بعدما تنفي فتبدله فلما لم يكن وجه الكلام هذا حملوه على وجه قد يجوز إذا أخرت المستثنى)[١].

وحاصل المسألة أننا نعرف أن الاستثناء، إذا كان بـ(إلا) كان متصلا، لم يكن الكلام موجبا جاز في المستثنى النصب والاتباع، وفي المثال الذي ذكره (سيبويه) المسألة برمتها إلا أن المستثنى متقدم، فعلل(الخليل) النصب هنا بأن الاتباع انما يكون على البدلية، أي: إن يكون المستثنى بدلا، فلما تقدم لم يكن ذلك، إذ كيف يتقدم البدل على المبدل منه، والمستثنى لا يكون مبدلا منه، فاذا أردنا أن نعلل لهذا الظاهرة تعليلا تعليميا نقول: نصب المستثنى لأجل تقدمه، ومع ذلك، فتعليل الخليل ليس بالجدل النظري المغرق في الجدل والنظر ومآله ــ عندنا ــ العلل التعليمية، ذلك إن التعليل الفلسفي الجدلي لم يكن قد ظهر بعد، ويقوي ما نرمي إليه قول (مازن المبارك) في تتبعه لتاريخ العلة النحوية ــ ما نصه: (ونستطيع أن نجمل الحديث عن العلة منذ نشأتها حتى القرن الثالث بقولنا: إنها وجدت على ألسنة النحاة منذ وجد النحو، وأنها كانت عند سيبويه والذين عاصروه وسبقوه مستمدة من روح اللغة معتمدة على كثرة الشواهد من حيث الدليل والبرهان، وعلى الفطرة والحس من حيث طبيعتها، ولم تكن ذات طبيعة فلسفية... أن الخليل وصحبه اعتقدوا بسلامة ذوق العرب، وروعة حكمتهم في أحكام اللغة فهجموا بظنهم على مواطن العلة محاولين انتزاعها وتوضيحها... وكان أسلوبهم أقرب إلى الجزم والتقرير منه إلى الجدل والتأويل)[٢].

- **وعلل النحو عند أبي إسحاق الزجاج(ت ٣١١هـ)**

راجعة إلى الحس والخفة والثقل ويشاركه في هذا ابن جني الذي سنخصه بوقفة مستقلة إذ ينقل عنه قوله: (قال أبو إسحاق(يعني الزجاج) في رفع الفاعل، ونصب المفعول: إنما فُعِل ذلك للفرق بينهما، ثم سأل نفسه فقال: فان قيل: فهلا عُكست الحال، فكانت فرقا ؟ قيل: الذي فعلوه أحزم: ذلك أن الفعل لا يكون له أكثر من فاعل واحد، وقد يكون له مفعولا ت كثيرة، فرفع الفاعل لقلته، ونصب المفعول لكثرته، وذلك ليقلّ في كلامهم ما يستثقلون، ويكثر في كلامهم ما يستخفون...)[٣]. والذي يرويه ابن جني عن ابن إسحاق في هذه الفقرة هو شرح الغاية من رفع الفاعل ونصب المفعول وشرح الغاية هذا هو العلة الغائية التي يمكن أن يتقبلها علم التوحيد عند الكلام عن القضاء والقدر ولكن الدراسات اللغوية لا يمكن أن تتقبلها إذا أرادت لنفسها أن تقف جنبا إلى جنب مع بقية العلوم ذات المناهج المحددة) [٤].

---

٢ – سيبويه، الكتاب ٢ / ٣٣٥.

١ – مازن المبارك، النحو العربي / العلة النحوية نشأتها وتطورها ط ١ / ص ٦٩.

٢ – ينظر: ابن جني، الخصائص ١ / ١٠١.

٣ – تمام حسان، اللغة بين المعيارية والوصفية، ص ٥١.

- **رأي الزجاجي(ت ٣٣٧هـ)**

المسألة عند أبي القاسم الزجاجي على نحو أعمق وصريح انطلاقا من كتابه:(الإيضاح في علل النحو) بوصفه أول مؤلف أفرد للكلام عن التعليل وصل إلينا.

يقول: (... إن علل النحو ليست موجبة، وإنما هي مستنبطة أوضاعا ومقاييس، وليست كالعلل الموجبة للأشياء المعلولة بها، ليس هذا من تلك الطريق) [١]

نلحظ في النص تقريره، أن علل النحو تختلف عن العلل التي هي أسباب مرتبطة بمسببباتها ارتباطا طبيعيا ضروريا، فهي من ناحية مستنبطة من كلام العرب، ومن ناحية ليست موجبة، وبمعنى آخر، أنها توجد، ولا يوجد أثرها، فتوجد الفاعلية مثلا، ولا يوجد الرفع بسبب أن المتكلم لم يراع ذلك، وهذا الفرق واضح، لذلك قال في نهاية النص:(ليس هذا من تلك الطريق).

ثم يقسّم الزجاجي علل النحو على ثلاثة أضرب، فيقول:(وعلل النحو على ثلاثة أضرب: علل تعليمية، وعلل قياسية، وعلل جدلية نظرية، فأما العلل التعليمية فهي التي يتوصل بها إلى تعلم كلام العرب لأنّا لم نسمع نحن ولا غيرنا كلّ كلامها منها لفظا، وإنما سمعنا بعضا فقسنا عليه نظيره، ومثال ذلك أنّا سمعنا: قام زيد فهو قائم، وركب فهو راكب، عرفنا أسم الفاعل فقلنا: ذهب فهو ذاهب وأكل فهو آكل، وما أشبه ذلك. وهذا كثير جدا، وفي الإيماء إليه كفاية لمن نظر في هذا العلم، فمن هذا النوع من العلل قولنا: إن زيدا قائم، إن قيل بمَ نصبتم زيدا ؟ قلنا: بـ(إن) لأنها تنصب الاسم وترفع الخبر، لأنا كذلك علمناه ونعلمه وكذلك: قام زيد، إن قيل: لمَ رفعتم زيدا ؟ قلنا: لأنه فاعل اشتغل فعله به فرفعه،فهذا وما أشبهه من نوع التعليم و به ضبط كلام العرب)[٢].

ومن النص يمكن أن نفهم ثلاثة أمور، احدها أن العلل ليست نوعا واحدا، ولكنها على ثلاثة أضرب. وثانيها أن هذه الاضراب ليست متهافتة كلها، بل أول هذه الاضراب العلل التعليمية التي يفهم من كلام الزجاجي أن عليها مدار النحو كله، وهي كذلك لأنها باختصار، القواعد النحوية القياسية التي يتوصل بها إلى ضبط كلام العرب. وثالثها: أنه لا بد لنا أن نلحظ أن العلل التعليمية أول نوع من أنواع التعليل وأهمه، بل غيرها ليس من النحو في الحقيقة لأن النوعين الآخرين، وهما العلة القياسية، والعلة الجدلية النظرية، يدخلان في باب الجدل و المناظرة [٣].

ولأن الزجاجي نفسه يقول في الغاية من النحو:(.... الفائدة فيه(أي النحو) الوصول إلى التكلم بكلام العرب على الحقيقة صوابا غير مبدل و لا مغيّر، وإدراك كتاب الله عز وجل ... ومعرفة أخبار النبي — صلى الله عليه وآله وسلم — وإقامة معانيها على الحقيقة ...) [٤].

وهذا يعني، الأنواع الأخرى من التعليل لا تفيدنا في شيء من ذلك ولا ننسى تسمية الزجاجي النوع الأول — العلة التعليمية، وكأن غيرها ليس له حظ من الناحية التعليمية.

---

٤ – الزجاجي، الإيضاح في علل النحو، ص / ٦٤.

١ – الزجاجي، الإيضاح في علل النحو ص ٦٤.

٢ – الزجاجي، الإيضاح في علل النحو ص ٦٥.

٣ – الزجاجي، الإيضاح في علل النحو، ص ٦٥.

رأي ابن جني(ت ٣٩٢ هـ)

وكلام ابن جني عن التعليل والأمثلة التي يأتي بها في أبواب عقدها لهذا الغرض تدلنا على أنه لم يكن يرى التعليل في النحو إلا تعليلا تعليميا، ونوعا آخر مرده إلى الحس وثقل الحال أو خفتها، وكذلك هي علل النحو.وسنجتزئ من آرائه بعض الأمثلة منها إنه يقسم العلل النحويين على ضربين:(أحدهما واجب لا بد منه، لأن النفس لا تطيق في معناه غيره، والآخر ما يمكن تحمله غير أنه على تجشم واستكراه له. الأول ـــ لابد للطبع منه ـــ قلب الألف واوا للضمة قبلها، وياء للكسرة قبلها، أما الواو، فنحو قولك في سائر: سويئر وفي ضارب ضويرب وأما الياء فنحو قولك في نحو تحقير(قرطاس) وتكسيره، قريطيس وقراطيس...) [١].

ثم أن ابن جني يستشهد أيضا بقول سيبويه للغاية نفسها في قوله:(وقد قال سيبويه: وليس شيء يضطرون إليه إلا هم يحاولون به وجها...) [٢]. ومعلوم أن كلام سيبويه هنا قاله في موضوع الضرورة الشعرية، لكن ابن جني أراد أن، يستدل به هنا على ما أراد من توفية الصنعة حقها بالترافع إلى الطبيعة والحس، وعنى أن كلام(سيبويه) وإن كان يدعو إلى البحث عن علل ما استكرهوا عليه في الشعر، يأخذ باليد إلى ما وراء ضرائر الشعر فيستضاء به في غيره من الكلام من حيث التعليل بالإحالة إلى الحس، والاحتجاج بثقل الحال أو خفتها على النفس.

وبالجملة،فأن(ابن جني) يطلق التعليل، وهو يعني القواعد النحوية المعروفة، لا التعليل النظري المتكلف الذي لا يفيدنا في شيء، وأن التعليل التعليمي يعني القياس النحوي الذي هو أساس النحو.

- **رأي أبي البركات الانباري(ت ٥٧٧ هـ)**

ننظر في رسالتي هذا الرجل(الإغراب في جدل الإعراب، ولمع الأدلة في أصول النحو). فنجد فيهما الكثير من علل الجدل والنظر، ولكن فكرة التعليل التعليمي، أو القياسي الأول واعتماد النحو عليها واضحة جلية فيهما خاصة في رسالة اللمع.

يقول:(وأما القياس فهو عمل غير المنقول عن المنقول إذا كان في معناه، كرفع الفاعل ونصب المفعول في كل مكان، وإن لم يكن كل ذلك منقولا عنهم، وإنما لما كان غير المنقول عنهم من ذلك في معنى المنقول كان محمولا عليه، وكذلك كل مقيس في صناعة الإعراب) [٣].

فهذه العلة التعليمية التي رأيناها من قبل عند(الزجاجي) و(ابن جني) أن يكون هناك مثال غير منقول يحمل على أصل وضع اعتمادا على امثلة منقولة، لأنه في معناها، وأن كان هذا الحمل في حكم معين، لذلك قال:(و لا بد لكل قياس من أربعة أشياء: أصل، وفرع، وعلة، وحكم) [٤]. فهذا هو القياس، أو العلة الأولى. وليست بنا حاجة إلى ذكر العلل الجدلية، فهي كثيرة في رسالتيّ هذا اللغوي، ولأنها خارج منطلقات هذا البحث، وما يهمنا حقا هو القواعد والأقيسة المستنبطة من المرويّ المنقول يُتوصل بها إلى المقيس المعقول، وبهذا يظهر الفرق بين اللغة والنحو، وهذا ما وضحه أبو البركات بقوله:(ألا ترى أن اللغة وضعت وضعا نقليا لا عقليا لم يجز أجراء القياس فيها، واقتصر فيها على ما ورد به النقل ؟ ألا ترى أن القارورة أنما سميت قارورة لاستقرار الشيء فيها، ولا يسمى كل ما يستقر فيها قارورة، وكذا سميت الدار دارا لاستدارتها، ولا

---

٤ – ابن جني، الخصائص ١ / ٨٦.

٥ – كتاب سيبويه ١ / ٣٢ وينظر: ابن جني، الخصائص ١ / ٥١.

١ –الإغراب في جدل لإعراب، لأبي البركات الأنبا ري ص ٤٥.

٢ – المصدر نفسه ٩٣.

يسمى كل شيء مستدير دارا، فلو قلنا أن النحو ثبت نقلا لا قياسا وعقلا، لأدى ذلك إلى رفع الفرق بين اللغة والنحو، والى التسوية بين المقيس والمنقول، وذلك مخالف للمعقول) [١]. وعلى هذا فاللغة لا قياس فيها، والنحو لا بد من القياس فيه. وينسب الى الكسائي بهذا المعنى قوله:

إنما النحو قياس يُتبَعْ   وبهِ في كل علم يُنتفع[٢]

- **رأي ابن مضاء القرطبي(ت ٥٩٢ هـ)**

من مؤاخذات(ابن مضاء) على النحويين كما ورد في مقدمة كتابه(الرد على النحاة)، قوله:(وإني رأيت النحويين ـــ رحمة الله عليهم ـــ قد وضعوا صناعة النحو لحفظ كلام العرب من اللحن، وصيانته على التغيير، فبلغوا من ذلك إلى الغاية التي أمّوا، وانتهوا إلى المطلوب الذي ابتغوا. إلا أنهم التزموا ما لا يلزمهم، وتجاوزوا فيها القدر الكافي فيما أرادوه منها، فتوعرت مسالكها، ووهنت مبانيها، وانحطت عن رتبة الإقناع حججها حتى قال شاعر فيها:

ترنو بطرف ساحر فاتر   أضعف من حجة نحويّ [٣]

يقرر ابن مضاء هنا أن النحويين بلغوا إلى الغاية التي أمّوا وانتهوا إلى المطلوب الذي ابتغوا، من حفظ كلام العرب وصيانته عن التغيير، لكنه يأخذ عليهم التزامهم ما لا يلزم من أمور أضعفت حجج النحو، ووهّنت عللهم.

وفي ضوء هذا التقرير يستطيع الباحث أن يدرك التأثير السلبي للعلل الثواني والثوالث بما انطوت عليه من عسر الأقيسة النحوية وتعقيدها بالجدل وعلل الفقه وأهل الكلام، وليس هذا مدار بحثنا الآن فالكلام فيه طويل، وإنما القصد توصيف العلة التعليمية اتساقا مع غاية هذا البحث ومؤدّاه، وهي كما يتضح النحو في قياسه الاولي بعيدا عن علله الثواني والثوالث(وذلك مثل سؤال السائل عن(زيد) من قولنا: قام زيد، لم رفع ؟، فيقال: لأنه فاعل، وكل فاعل مرفوع، فيقول: ولم رفع الفاعل ؟ فالصواب أن يقال كذا نطقت العرب ثبت ذلك بالاستقراء من الكلام....) [٤].

يقول ابن مضاء:(إن العلل الأوائل بمعرفتها تحصل لنا المعرفة بالنطق بكلام العرب المدرك منه بالنظر، والعلل الثواني هي المستغنى عنها في ذلك) [٥]. والحق نقول: إن العلل الثواني علل متخيلة غير متيقنة، لا تستند إلا إلى التأمل والنظر المجرد، ومصداق ذلك ما يجده الدارس من تعدد المتون وكثرة الشروح عليها لا سيما عند المتأخرين الذين حوّلوا النحو إلى ألغاز وأحاجي ما أنزل الله بها من سلطان غير عادم فيها علل المتكلمين ومذاهب أهل الفقه.

٣- لمع الادلة في أصول النحو ٩٨.

٤- معجم الادباء، ياقوت الحموي ١٣ / ١٩١ ط دار المأمون ١٣٥٥ هـ.

٥ - كتاب الرد على النحاة، ص ٧٢.

١ - الرد على النحاة، القرطبي ٦٤.

٢ - المصدر نفسه: ١٢٧.

- **وحين نأتي للسيوطي(ت ٩١١ هـ)**

نراه يذكر أيضا اعتلالات النحويين ويجدها على(صنفين: علة تطرد على كلام العرب، وتنساق إلى قانون لغتهم، وعلة تظهر حكمتهم، وتكشف عن صحة أغراضهم ومقاصدهم في موضوعاتهم، وهم(أي: النحويين) للاولى أكثر استعمالا، وأشد تداولا، وهي واسعة الشعب...)[١].

وهذا الكلام نفهمه جيدا بعد الذي مر بنا من أمر نوعي التعليل، فليست بنا حاجة إلى أعادة شرحه لكن يمكن أن نلحظ عباراته(وهم للاولى أكثر استعمالا وأشد تداولا) ويعني: التعليل الذي يتوصل به إلى معرفة قانون اللغة وتعلمها.

بعد ذلك يتكلم(السيوطي) عن مسالك العلة الثلاث نشير إليها باقتضاب وهي(الاجماع)، ومفادها: اجماع أهل العربية على أن علة هذا الحكم كذا، كإجماعهم على إن علة تقدير الحركات في المقصور: التعذر، وفي المنقوص: الاستثقال.والواضح إن هذا من قبيل العلة الصوتية كما نعرف، وهي مقبولة لهذا السبب.

٢ – المسلك الثاني:(النص) وهو أن ينص العربي على العلة، كحكاية ذلك الرجل من اليمن الذي قال:(فلان لغوب جاءته كتابي فاحتقرها فقيل له: أتقول جاءته كتابي ؟ أجاب: نعم، أليس بصحيفة ؟)[٢].

وهذا العليل مرتبط بالمعنى وهو مقبول، وقد نص عليه العربي، ويُستبعد من عربي النص على عِلة جدلية نظرية.

٣ – المسلك الثالث(الايماء) وقد مثل له (السيوطي) بحديث القوم الذين جاءوا النبي ـــ صلى الله عليه وآله وسلم –(فقال لهم: من أنتم ؟ فقالوا: نحن بنو غيّان، فقال: أنتم بنو رشدان)[٣].

وهنالك مسالك أخرى، خلاصتها أنها طرق عقلية يتوصل بها إلى التعليل، ولا يخرج التعليل بهذا عن الجدل، بل هي في الحقيقة طرق للجدل، والتقعيد للغة يعتمد على السماع قبل كل شيء ثم على القياس الذي هو قواعد مأخوذة من السماع.

- **من كلام بعض اللغويين في التعليل**

استكمالا لما تقدم من آراء بعض النحويين في توصيف العلة التعليمية وجدنا من الضرورة المنهجية أن يعرف القارئ الكريم ما قاله أهل اللغة، أو بعضهم في هذا الباب وهذه عينة من آراء ثلاثة منهم:

- **يقول علي بن حزم(ت ٤٥٦هـ) في(التقريب)**

(وعلل النحو كلها فاسدة، لا يرجع منها شيء إلى الحقيقة البتة، وإنما الحق من ذلك أن هذا سُمع من أهل اللغة، الذين يرجع اليهم في ضبطها ونقلها، وما عدا هذا فهو مع أنه تحكم فاسد متناقض فهو أيضا كذب، لأن قولهم: كان الاصل كذا فاستثقل، فنقل إلى كذا... شيء يعلم كل ذي حس أنه كذب لم يكن قط ولا كانت العرب عليه مدّة، ثم انتقلت إلى ما سمع منها بعد ذلك) [٤].

و(ابن حزم) محق في إنكار علل الجدل، لكننا قد نختلف معه في العلل التي ترجع إلى سبب صوتي، ذلك قول النحويين في لفظة ما إن الاصل كذا لا يعني أن العرب كانت عليه مدّة ثم انتقلت إلى ما سمع منها بعد

٣= السيوطي، الاقتراح في علم أصول النحو، ص ١١٥.
٤ – المصدر نفسه، ص ١٣٧.
٥ – السيوطي، الاقتراح في علم اصول النحو، ص ١٣٨.
١ – علي بن حزم، التقريب لحد المنطق، ص ١٦٨.

ذلك، إنما يعني أن في اللفظة تغييرا بالنظر إلى مثيلاتها مما لم يوجد فيها السبب الصوتي الذي نقل الأولى إلى حالة مختلفة.

- **وفي كلام(عبد القاهر الجرجاني ت ٤٧١هـ)**

ما يدل على أن علل الجدل لا شأن لها بالنظر إلى تعلم النحو، فهو عند كلامه عن الذين زهدوا في النحو، ومناقشته لهم، يرى أن هؤلاء إذا تكلموا(على أغراض واضع اللغة، وعلى وجه الحكمة في الاوضاع وتقرير المقاييس التي اطردت عليها، وذكر العلل التي اقتضت أن تجري على ما أجريت عليه... قلنا: إنّا نسكت عنكم في هذا الضرب أيضا، ونعذركم فيه ونسامحكم على علم منا بأن قد أسأتم الاختيار، ومنعتم أنفسكم ما فيه الحظ لكم) [١].

- **وتكلم عن هذا(ابن الأثير ت ٦٣٧هـ) أيضا بقوله:**

(إن أقسام النحو أخذت من واضعها بالتقليد حتى لو عكست القضية فيها لجاز له ذلك، ولما كان العقل يأباه،و لا ينكره، فإنه لو جعل الفاعل منصوبا، والمفعول مرفوعا قُلِّد في ذلك كما قلد في رفع الفاعل ونصب المفعول... فإن قيل: لو أخذت أقسام النحو بالتقليد من واضعها لما أقيمت الادلة عليها، وعلم بقضية النظر أن الفاعل يكون مرفوعا، والمفعول منصوبا، فالجواب عن ذلك أن نقول: هذه الادلة واهية لا تثبت على محك الجدل، فان هؤلاء الذين تصدوا لأقامتها سمعوا عن واضع اللغة رفع الفاعل ونصب المفعول من غير دليل أبداه لهم فاستخرجوا لذلك أدلة وعللا، والا فمن أين علم هؤلاء أن الحكمة التي دعت الواضع إلى رفع الفاعل، ونصب المفعول هي التي ذكروها)[٢].

ومفاد كلام(ابن الأثير) هنا أنه ينكر علل الجدل، ويرى أنها واهية، وأن العمدة في أحكام اللغة التقليد وأن الذين عللوا، إنما أتوا بهذه العلل من عند أنفسهم ولا دليل لهم عليها.

- **وللخضري(ت ١٢٨٧هـ) أيضا رأي في الموضوع**

يقول: (... وبعد، فالعمدة في هذه الاحكام السماع، وهذه حكم تلتمس بعد الوقوع، ولا تحتمل هذا البحث والتدقيق) [٣]، في باب المعرب والمبني، عند الكلام على إعراب الفعل.

خاتمة

تحصّل لدينا بعد هذا الخوض في العلة التعليمية وتقسيمات النحويين للعلل النحوية الأخرى الآتي:

١. التعليل النحوي أنواع: تعليل تعليمي وعليه مدار النحو، وتعليل جدلي يعتمد على النظر، ولا فائدة فيه ، وهناك نوع متصل بالمعنى وليس مغرقا في الجدل كما رأينا عند الخليل الفراهيدي ـــ رحمه الله ـــ.
٢. هذه الأنواع مقبولة كلها، عدا التعليل الجدلي، ولذلك يطلق التعليل ويراد به النحو.
٣. القياس في النحو نوعان: النوع الأول هو التعليل التعليمي، والنوع الثاني هو التعليل الجدلي.
٤. التعليل الجدلي مرفوض عند كثير من اللغويين والعلماء، كابن جني والى حد ما (الزجاجي)، و(كابن مضاء) وغيرهم، وهو لا تعويل عليه في تعلم النحو في عرف بعض اللغويين.
٥. التعليل النحوي جملة، مرتبط بالعرف اللغوي، فلا شأن له بالعلل الطبيعية الضرورية.

---

٢ – عبد القاهر الجرجاني، دلائل الاعجاز، ص ٤٢.

٣- ابن الاثير ـــ ضياءا لدين، المثل السائر، ص ١١٩.

١ – محمد الدمياطي الخضري، حاشية على شرح ابن عقيل ١ / ٣٠.

المصادر والمراجع

أبن الأثير(ضياء الدين)(ت ٦٣٧هـ)، المثل السائر في أدب الكاتب والشاعر، تحقيق أحمد الحوفي و آخرون، مطبعة نهضة مصر، القاهرة ١٣٧٩هـ ـ ١٩٥٩م.

الانباري(أبو البركات كمال الدين عبد الرحمن بن محمد)(ت ٥٧٧ هـ)، الإغراب في جدل الإعراب، تحقيق: سعيد الأفغاني، دار الفكر، بيروت ١٣٩١ هـ ـ ١٩٧١م ط / ٢.

لمع الأدلة في أصول النحو،تحقيق: سعيد الأفغاني، دار الفكر، بيروت ١٣٩١هـ ـ ١٩٧١م.

ابن جني(أبو الفتح)(ت ٣٩٢ هـ)، الخصائص، تحقيق: محمد علي النجار، مطبعة دار الكتب المصرية، القاهرة / ١٣٧١هـ ـ ١٩٥٢م / ط ٢.

حسان(تمام)، اللغة بين المعيارية والوصفية، مكتبة الانجلو المصرية، القاهرة ١٩٥٨م.

الخضري(محمد الدمياطي)(ت ١٢٨٧هـ) حاشيته على شرح ابن عقيل لألفية أبن مالك، طبع: مصطفى الحلبي، القاهرة / ١٣٥٩هـ ـ ١٩٦٠م.

الزجاجي(أبو القاسم)(ت ٣٣٧هـ)، الإيضاح في علل النحو، تحقيق: مازن المبارك، مكتبة العروبة، القاهرة / ١٣٧٨هـ ـ ١٩٥٩م.

سيبويه،(أبي بشر عمرو بن عثمان بن قنبر)(ت ١٨٠ هـ)، الكتاب، تحقيق:عبد السلام هارون،دار الكتاب العربي،القاهرة ١٣٨٨ هـ ـ ١٩٦٨م.

السيوطي(جلال الدين)(ت٩١١هـ) الاقتراح في علم أصول النحو، تحقيق: محمد احمد قاسم، مطبعة: السعادة، القاهرة / ط١ / ١٣٩٦هـ ـ ١٩٧٦م.

المبارك(مازن)، النحو العربي، / العلة النحوية، نشأتها وتطورها، المكتبة الحديثة ١٣٨٥هـ ـ ١٩٦٥م، ط/ ١.

أبن مضاء(أبو العباس أحمد بن عبد الرحمشن القرطبي)(ت ٥٩٢هـ) كتابه الرد على النحاة، تحقيق: شوقي ضيف، دار الفكر العربي، القاهرة / ١٣٦٦هـ ـ ١٩٧٤م، ط / ١.